The Impact Of The Digital Era On Achieving The Objectives Of The Islamic Economy

أثر العصر الرقمي على تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي

الوقف الرقمي أنموذجا

Muhammad Rabie Ahmad Hussain

Khatam al-Morsaleen University, Egypt

Abstract: *This research paper seeks to know the importance and impact of the digital era on achieving the objectives of the Islamic economy. By crystallizing the concept of the digital era, and examining whether this digital era is in line with the objectives of the Islamic economy. The research also deals with the study of the Islamic endowment model, and the extent of its development by following modern digital mechanisms. The research follows the descriptive and inductive approach, by tracing the major purposes and objectives of the Islamic economy, and then applying them to the subject of study.*

Keywords: Impact, Digital Era, Islamic Economy

الملخص:تسعى هذه الورقة البحثية إلى معرفة مدى أهمية وتأثير العصر الرقمي، على تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي. من خلال بلورة مفهوم العصر الرقمي، والوقوف على ما إذا كان هذا العصر الرقمي يتماشى مع أهداف الاقتصاد الإسلامي. كما يتناول البحث دراسة نموذج الوقف الإسلامي، وبيان مدى تطوره من خلال اتباع الآليات الرقمية الحديثة .ويتبع البحث المنهج الوصفي والاستقرائي، وذلك بتتبع المقاصد والأهداف الكبرى للاقتصاد الإسلامي، ثم تنزيلها على محل الدراسة

الكلمات المفتاحية: أثر، العصر الرقمي، الاقتصاد الإسلامي

International Conference on Islamic Economic
P-ISSN: 2829-5102, E-ISSN: 2829-663X
Vol. 2 No.2 October 2023, doi: https://doi.org/10.58223/icie.v2i2.270

المقدمة

شَهد القرن الحالي طفرة هائلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي أسهمت بدورها في إحداث تغييرات جوهرية في الاقتصاد وآلياته. ولعل من أبرز مخرجات هذه الطفرة ظهور مصطلحات اقتصادية جديدة منها: التجارة والبنوك الإلكترونية، والاستثمار والتسويق الإلكتروني. وتنطلق هذه المسميات من عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي أسهم بشكل أساسي في رسم ملامح مصطلح آخر يتميز بالحداثة والمعاصرة، وهو الاقتصاد الرقمي، ذلك المصطلح الذي أصبح يُمثل سمة بارزة للاقتصاديات الكبرى.

مما تتميز به الشريعة الإسلامية أنها مطابقة لواقع الناس، ولذلك تتولى الشريعة الإسلامية الغرَّاء قبول وتشجيع التجديد والابتكار والتطور – طالما يتوافق مع مبادئ الشريعة وأحكامها – بما يخدم تحقيق التواصل الحضاري والمعرفي، لتسهيل عملية الاندماج في عالم رقمي واحد. ومما تجدر الإشارة إليه أن كثيرًا من أهداف ومقاصد الاقتصاد الرقمي، تتوافق وأهداف الاقتصاد الإسلامي، من حيث تعزيز الاقتصاد الكلي، وتحقيق الشفافية، وكسر الاحتكار، والاستفادة من التجارة الدولية، وتبادل الخبرات التي تعزِّز من النماء الإنساني، وتحقيق الرفاهية المنشودة.

ونظرًا لكون نظام الوقف يُشكل أحد النظم الاقتصادية ذات البعد الديني، والذي أصبح في ظل الشريعة الإسلامية يُمثل مؤسسة اقتصادية عظمى، ذات أبعادٍ متشعبة دينية واجتماعية وثقافية وإنسانية، بجانب البعد الاقتصادي. وظلت هذه المؤسسة في ظل الحضارة الإسلامية تُمثل تجسيدًا حيًا للعطاء والتضامن والتكافل والسماحة، وغطت أنشطتها أغلب أوجه الحياة الاجتماعية، وامتدت لتشمل المساجد والمرافق التابعة لها، والدعوة والجهاد في سبيل الله، والمدارس والمكتبات ودور العلم، والمؤسسات الخيرية، وكفالة الضعفاء والفقراء والمساكين والأرامل، بالإضافة إلى المؤسسات الصحية. وفي ظل الثورة الرقمية التي شهدها مجال وسائل الاتصالات في العصر الحالي، فقد بات واجبًا على العاملين في قطاع الوقف الخيري، العمل على تطوير إمكانياتهم وأساليبهم بالصورة التي تتماشى مع الثورة الرقمية.

Submitted: 10-08-2022, Revised: 12-09-2023, Accepted: 29-10-2023

P-ISSN: 2829-5102, E-ISSN: 2829-663X
Vol. 2 No.2 October 2023, doi: https://doi.org/10.58223/icie.v2i2.270

ولذلك فقد تناولنا في هذا البحث دراسة الوقف الرقمي أنموذجًا، لبيان أثر العصر الرقمي المعاصر على تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي.

وتماشيًا مع منهج البحث العلمي السليم، والذي يتطلب كشف النقاب عن المصطلحات التي تُمثل المفاهيم الأساسية للدراسة، ومنها مفهوم الاقتصاد الرقمي وخصائصه، ومفهوم الاقتصاد الإسلامي وخصائصه، وبيان مفهوم الوقف الإسلامي.

المنهج

نوع هذا البحث هو بحث نوعي والبحث النوع، هو بحث يقصد به وصف وتحليل الظواهر والحوادث والعمليات الاجتماعية والمواقف والمذاهب والآراء والفكر الإفرادي والجمعي وأما الطريقة التي يستعمل الباحث لجمع البيانات في هذا البحث هي : الطريقة الاستقرائية، والذي يستخدم عندما تم العثور على البيانات لديك عناصر في تلك الاستنتاجات العامة المشتركة المستخلصة منه

البحث والمناقشة

ماهية الاقتصاد الرقمي

مفهوم الاقتصاد الرقمي:

يُعد مصطلح الاقتصاد الرقمي من المصطلحات الحديثة نسبيًا، حيث بدأت الإشارة إليه من جانب الكاتب الكندي "دون تا بسكوت" عام ١٩٩٥م. ويَهدف الاقتصاد الرقمي إلى توسيع نطاق السوق، من خلال النفاذ إلى الأسواق العالمية وخلق أسواق جديدة، كان من الصعب إيجادها في ظل التجارة التقليدية؛ لأن ممارسة التجارة عبر شبكة الإنترنت تجعل المنتجات - من السلع والخدمات - متاحة لأكبر عدد من المستهلكين، وهذا يُتيح حتى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الولوج إلى الأسواق المحلية والدولية؛ مما يمنح المستهلك فرصة أكبر للاختيار من بين المنتجات المعروضة، ويُسهل من تدفق المال داخليا وخارجيا.

لقد دَرج بعض فقهاء الاقتصاد على استعمال مصطلح الاقتصاد المعرفي والاقتصاد الرقمي للدلالة على معنى واحد، بيد أن الكثير من المتخصصين يرى أن بين المصطلحين فروقًا تتضح من خلال الآتي:

Submitted: 10-08-2022, Revised: 12-09-2023, Accepted: 29-10-2023

P-ISSN: 2829-5102, E-ISSN: 2829-663X
Vol. 2 No.2 October 2023, doi: https://doi.org/10.58223/icie.v2i2.270

أولا: النظام الرقمي هو نتاج المعرفة العلمية الرياضية والفيزيائية.

ثانيا: أن النظام الرقمي يُشكل مرحلة لاحقة بعد المعرفة؛ إذ يجب أن نعرف ثم نتحول إلى النظام الرقمي.

ثالثا: إن الاقتصاد الرقمي هو التطبيق العملي للاقتصاد المعرفي.

ونخلص مما سبق، بأن مفهوم اقتصاد المعرفة أوسع وأعمَّ من مفهوم الاقتصاد الرقمي. وأن الاقتصاد الرقمي يُمثل تكنولوجيا الاقتصاد المعرفي.

وعلى ذلك فإن مفهوم الاقتصاد الرقمي يُعرف بأنه: "هو المجتمع الذي يستطيع فيه كل فرد استحداث المعلومات والمعارف، والنفاذ إليها، واستخدامها، وتقاسمها، بحيث يتمكن الأفراد والمنتجات والشعوب من تسخير كامل إمكاناتهم للنهوض بتنميتهم المستدامة، وتحسين نوعية حياتهم". وهذا التعريف تبناه مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات والمعرفة المنعقد في جنيف عام ٢٠٠٣م. (صالح و زكريا، ١٤٤١ هـ/ ٢٠١٩م، صفحة ٥٩)

كما يُعرف الاقتصاد الرقمي بأنه: مجموع النشاطات الاقتصادية القائمة على مليارات الاتصالات اليومية عبر الإنترنت بين الأشخاص والشركات والأجهزة والآلات وينتج عن ذلك تبادل عددٍ ضخم من البيانات والمعلومات يمكّن من ممارسة الأنشطة الإنتاجية والخدمية.

ويُعد الإنترنت ووسائل الاتصال الرقمية حجر الزاوية الذي يقوم عليه الاقتصاد الرقمي، ونلاحظ من التعريفات السابقة عددًا من السمات التي تُميز الاقتصاد الرقمي وهي:

١. أن الاقتصاد الرقمي يتميز بالحيوية والتفاعل، مع تحقيق الشفافية والفورية في آنٍ واحد.
٢. إن إضافة لفظ "الرقمي" إلى الاقتصاد يُشير إلى أن هذا الاقتصاد يعتمد على الإنترنت، فهو الاقتصاد الذي يتعامل مع المعلومات الرقمية.
٣. يُحقق الاقتصاد الرقمي نوعًا من التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جهة، وبين الاقتصاد القومي والدولي من جهة أخرى، بما يحقق الشفافية والفورية.

Submitted: 10-08-2022, Revised: 12-09-2023, Accepted: 29-10-2023

٤. أن الاقتصاد الرقمي قد أضاف عنصر المعلومات إلى جانب العناصر الثلاثة التقليدية للإنتاج، والتي تتمثل في العمالة ورأس المال والموارد الطبيعية. إذ برز عنصر المعلومات كأهم عناصر التكنولوجيا الحديثة، بحيث يتعدى تأثيرها على الإنتاجية ليصل إلى العلاقة بين الاقتصاديات المتطورة، وبين القطاعين العام والخاص. بمعنى أن تأثير عنصر المعلومات يتخطى الطبقات والحضارات والدول.

مكونات الاقتصاد الرقمي:

يمكن تقسيم الاقتصاد الرقمي إلى ثلاث مكونات أساسية وهي:

١) البنية التحتية الإلكترونية: وتشمل البنية التحتية التي يجب إعدادها من الأجهزة والبرامج والشبكات.

٢) الأعمال الإلكترونية: مثل الإدارة الإلكترونية، والخدمات والأرشفة الإلكترونية.

٣) التجارة الإلكترونية: وهي تنفيذ النشاط الاقتصادي – من بيع وشراء وتبادل للسلع والخدمات والمعلومات – ما بين أطرافه عبر المجال الإلكتروني. مثل: الشراء والبيع والتسويق الإلكتروني، والوساطة التجارية والبنوك والمحاسبة والرقابة الإلكترونية. ويكون من الممكن إجراء المعاملات الرقمية؛ عندما يكون هناك العديد من المؤسسات التي حولت نفسها إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية.

خصائص الاقتصاد الرقمي:

يتميز الاقتصاد الرقمي بأربعة خصائص وهي:

١) **الرقمية** (Digitization): وتعني أن الاقتصاد يعتمد بشكل أساسي على الأرقام، وليس على معلومات ملموسة مثل الأوراق النقدية.

٢) **المعرفة** (Knowledge): وتعني أن الاقتصاد يعتمد في أساسه على نشر وتطبيق المعرفة كمعيار للاقتصاد.

Submitted: 10-08-2022, Revised: 12-09-2023, Accepted: 29-10-2023

P-ISSN: 2829-5102, E-ISSN: 2829-663X
Vol. 2 No.2 October 2023, doi: https://doi.org/10.58223/icie.v2i2.270

٣) **الربط الشبكي** (Networking): وتعني أن المجتمع عبارة عن شبكة، والشبكة هي الاقتصاد الذي يربط بين المؤسسات الصغرى والكبرى، بنظام تكنولوجي دقيق وواضح.

٤) **الافتراضية** (Virtualization): وتعني أنه الاقتصاد الذي ينقل الأشياء المادية إلى المجالات الافتراضية.

عيوب الاقتصاد الرقمي:

على الرغم من وجود العديد من المميزات لاستخدام الاقتصاد الرقمي، بيد أن هناك العديد من العيوب التي لا ينبغي تجاهلها، ومن أبرز تلك العيوب:

١. **انخفاض العمالة:** إذ كلما زاد الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، قل الاعتماد على الموارد البشرية. وقد يؤدي تقدم الاقتصاد الرقمي إلى فقدان العديد من الوظائف التقليدية؛ ما يسبب خسارة في فرص العمل للأشخاص الذين يعملون في الصناعات التقليدية.

٢. **ارتفاع التكلفة**: يتطلب الاقتصاد الرقمي توافر بنية تحتية إلكترونية قوية، وإنترنت عالي الأداء، وشبكات واتصالات قوية، الأمر الذي يتطلب استثمارات ضخمة لضمان الأداء السليم للاقتصاد الرقمي، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع التكلفة الاستثمارية بشكل كبير.

٣. **نقص الخبراء**: يتطلب الاقتصاد الرقمي عمليات وتقنيات معقدة، كما يتطلب بناء المنصات وصيانتها، توافر خبراء ومهنيين على مستوى عالٍ من التدريب، وهو امر لا يتوافر بسهولة.

وختاما، فإن الاقتصاد الرقمي المعاصر يشبه إلى حدٍ كبير الاقتصاد التقليدي غير أنه هناك بعض الاختلافات الرئيسية والجوهرية بينهما، ومن أبرزها: استخدام الاقتصاد الرقمي التكنولوجيا لتخزين البيانات وتنفيذ العمليات، في حين تستخدم الشركات في الاقتصاد التقليدي السجلات الورقية والعمليات اليدوية لتنفيذ أعمالها. كما يمكن للشركات في الاقتصاد الرقمي بيع المنتجات المادية والرقمية، بينما تبيع الشركات في الاقتصاد التقليدي

Submitted: 10-08-2022, Revised: 12-09-2023, Accepted: 29-10-2023

P-ISSN: 2829-5102, E-ISSN: 2829-663X
Vol. 2 No.2 October 2023, doi: https://doi.org/10.58223/icie.v2i2.270

المنتجات المادية فقط لعملائها. وفي الاقتصاد الرقمي تتنوع قنوات البيع؛ إذ تستخدم الشركات في الاقتصاد الرقمي العديد من منصات التجارة الإلكترونية، بينما تلجأ الشركات في الاقتصاد التقليدي إلى بيع منتجاتها في المتاجر الحقيقية فحسب. أما بالنسبة لطرق الدفع فيمكن للشركات في الاقتصاد الرقمي، قبول طرق مختلفة للدفع بما فيها بطاقات الائتمان، وبطاقات الخصم، والمحافظ الإلكترونية، والمدفوعات عبر الهواتف المحمولة، في حين تقبل الشركات في الاقتصاد التقليدي النقد كوسيلة للدفع.

ماهية الاقتصاد الإسلامي

تناولت الشريعة الإسلامية حياة البشر بمختلف جوانبها الروحية والمادية، ولم تقتصر على العقائد الروحية والشعائر الدينية فحسب، بل جاءت بتوجيهات سياسية واجتماعية واقتصادية، وهذا هو المقصود من اصطلاح أن الإسلام دين ودنيا، وأنه عقيدة وشريعة صالحة ومُصلحة لكل زمان ومكان.

لقد اختلفت عبارات العلماء عند وضع تعريف للاقتصاد الإسلامي؛ وذلك لأن الاقتصاد الإسلامي يتميز عن غيره بجملة من الخصائص، لعل من أهمها: خضوع الاقتصاد الإسلامي في جميع جوانبه إلى التعاليم الدينية الربانية التي تُعتبر النشاطات الاقتصادية من قبيل العبادات، إذ إن العمل والاستثمار والتجارة تُمثل إحدى الوسائل للتقرب إلى الله سبحانه وتعالى. كما أن للاقتصاد الإسلامي هدف عام يُميزه عن غيره من الأنظمة الاقتصادية الأخرى، يتمثل في السعي إلى تحقيق مصلحة المجتمع بأكمله، بجانب تحقيق المصلحة الشخصية للأفراد.

ويمكن تعريف الاقتصاد الإسلامي بأنه: "عبارة عن مجموعة المبادئ والأصول الاقتصادية التي تنبثق من العقيدة والأخلاق الإسلامية التي تحكم النشاط الاقتصادي للدولة الإسلامية كما وردت في نصوص القرآن والسنة النبوية، والتي يجب تطبيقها بما يتلاءم مع ظروف الزمان والمكان". (الفنجري، ١٩٧٦م، صفحة ٧)

ويتضح من خلال التعريف السابق، أن الاقتصاد الإسلامي يُشكل نظاما يعالج مشاكل المجتمع الاقتصادية وفق القوانين الإسلامية للحياة، وبالتالي فإن كافة أصوله ومبادئه التي

Submitted: 10-08-2022, Revised: 12-09-2023, Accepted: 29-10-2023

P-ISSN: 2829-5102, E-ISSN: 2829-663X
Vol. 2 No.2 October 2023, doi: https://doi.org/10.58223/icie.v2i2.270

وردت في القرآن والسنة النبوية المطهرة هي أصول ومبادئ كاملة، وشاملة، ومناسبة، لا تقبل التعديل إذ أنها صالحة لكل زمان ومكان، بصرف النظر عن تَغير الأزمنة والأمكنة. وبعبارة أخرى فمكننا القوق بأن الاقتصاد الإسلامي هو الذي يوجه النشاط الاقتصادي، وينظمه وفقا لأصول الإسلام ومبادئه الاقتصادية، لارتباط النظام الاقتصادي في الإسلام بالعقيدة والأخلاق الإسلامية، ولكونه يحتوي على مجموعة من الإرشادات التي تُساهم في التحكم بالسلوك الاقتصادي؛ وتحديدا في مجال الادخار والإنفاق. (صالح و زكريا، ١٤٤١ هـ/ ٢٠١٩م، صفحة ٦١)

خصائص الاقتصاد الإسلامي:

للنظام الاقتصادي في الإسلام العديد من الخصائص التي تُميزه عن الاقتصاد التقليدي الوضعي أهمها:

١. الربانية:

النظام الاقتصادي في الإسلام هو نظام رباني المصدر، فالوحي الإلهي - ممثلا في القرآن والسنة النبوية - هو المصدر الرئيسي لهذا النظام، ويأتي من بعده مصادر التشريع الأخرى من الإجماع والقياس وغيرها. فهذه الخاصية لا توجد في أي مذهب اقتصادي آخر، إذ أن جميع المذاهب الاقتصادية الأخرى هي من وضع البشر الذي يُصيب ويُخطئ ويتأثر بالفلسفات والبيئة المحيطة به.

وكما أن النظام الاقتصادي في الإسلام هو نظام رباني المصدر، فإنه كذلك نظام رباني الهدف، ويتمثل مقصده الأساسي في إشباع وتوفير الحاجات الأساسية للإنسان، وإيجاد حدًا كافيًا ولائقًا للفرد ليحيا حياة طيبة رغدة، يتحقق فيها الإشباع المادي والروحي جنبًا إلى جنب. وبهذا المقصد الأساسي نلحظ تميز الاقتصاد في الإسلام عن غيره من النظم الاقتصادية الوضعية، والتي تستهدف تحقيق الإشباع المادي دون أي اعتبار للجوانب الروحية والأخلاقية. (Azrak, 2020, p. 111)

٢. ازدواجية الرقابة:

Submitted: 10-08-2022, Revised: 12-09-2023, Accepted: 29-10-2023

P-ISSN: 2829-5102, E-ISSN: 2829-663X
Vol. 2 No.2 October 2023, doi: https://doi.org/10.58223/icie.v2i2.270

يخضع النظام الاقتصادي الإسلامي إلى نوعين من الرقابة: رقابة رسمية تُمارسها الجهات الرقابية داخل الدولة سواء على الناس أو على الأسواق لمراقبة النشاط الاقتصادي ومنع ارتكاب جرائم الغش والاحتكار وغيرها. وإلى جانب ذلك توجد رقابة أخرى أشد وأكثر فاعلية وهي رقابة الضمير (أو مراقبة الله عز وجل) القائمة على الإيمان بالله واليوم الآخر. إذ حينما يدرك الإنسان أنه إذا ما استطاع الإفلات من رقابة البشر؛ فإنه بلا أدنى شك لن يستطيع الإفلات من الرقابة الإلهية التي توعدته بعذاب أليم حال انحرافه عن المنهج القويم الذي شرعه الله تعالى.

٣. الاستخلاف:

يُشكل الاستخلاف في المال أحد الأصول الكبرى التي تنبني عليها نظرية الاقتصاد الإسلامي، والمقصود منها: أن الإنسان هو خليفة الله عز وجل في الأرض التي سخرها الله سبحانه وتعالى لعباده وأتاح لهم العيش فوقها من أجل إعمارها والانتفاع بخيراتها. لذلك وجب على الإنسان تنفيذ مراد الله سبحانه وتعالى في التصرف بهذه الأموال والأملاك.

إن ملكية المال في الاقتصاد الإسلامي ترتبط بأهداف سامية تسعى إلى تحقيق الخير للفرد والمجتمع، بالإضافة إلى سعيها لنيل رضا الله عز وجل. كما أنها مقيدة بشروط محددة إذ يجب اكتساب المال بطرق مشروعة، وأن يستخدم المال وينفق فيما أحل الله سبحانه وتعالى له. بجانب ألا ينسى الإنسان حق الله عليه، من أموال الزكاة والصدقات للفقراء، مما يؤدي إلى زيادة تنظيم الدورة الاقتصادية بين أفراد المجتمع.

٤. التكامل والشمول:

يرتبط النظام الاقتصادي في الإسلام بكافة النظم الإسلامية الأخرى سواء الدينية والاجتماعية والسياسية، بحيث تتكامل تلك الأنظمة لتقديم حلولا شاملة تهدف إلى ارتقاء الفرد والمجتمع. وفي هذا السياق يتصل الاقتصاد الإسلامي بالعقيدة الإسلامية، التي ترتكز على أن الله تعالى وحده هو مالك الملك وله الحكم. كما يتصل الاقتصاد الإسلامي بالعبادات، فنرى فرض الزكاة وسن الصدقات لرعاية الفقراء والمساكين بإعطائهم حقوقا في أموال الأغنياء. وعلى ذلك فإن أهم مزايا الاقتصاد الإسلامي هو تلك النظرة الشمولية، التي

Submitted: 10-08-2022, Revised: 12-09-2023, Accepted: 29-10-2023

P-ISSN: 2829-5102, E-ISSN: 2829-663X
Vol. 2 No.2 October 2023, doi: https://doi.org/10.58223/icie.v2i2.270

تربط المعاملات المالية بمعظم القضايا في الشريعة الإسلامية، من العبادات أو المعاملات الأسرية أو العلاقات الدولية، فيكون لكل جزء من هذه القضايا ارتباط مباشر أو غير مباشر بتلك المعاملات المالية التي تُنظمها قوانين الاقتصاد الإسلامي.

٥. القيم الأخلاقية:

يتميز الاقتصاد الإسلامي عن غيره من الأنظمة الاقتصادية الوضعية، بجوانبه الأخلاقية والإنسانية. للأخلاق جانب مؤثر في النظام الاقتصادي الإسلامي، بحيث تحكم القيم الأخلاقية العلاقة بين الفرد والمجتمع. ومن الضوابط الأخلاقية التي يتميز بها الاقتصاد الإسلامي نذكر على سبيل المثال: الأمانة، الوفاء واحترام العقود، الاعتدال والوسطية، والعدالة.

المبادئ العامة للاقتصاد الإسلامي:

بدأ الحديث عن الاقتصاد الإسلامي في النصف الثاني من القرن العشرين، معتبرًا أن مضمون وجوهر هذا الاقتصاد يرتبط بالإسلام منذ ظهوره. وعلى الرغم من احتواء بطون الكتب والمؤلفات القديمة على قواعد هذا العلم بشكل متفرق؛ فإن كتاب "**المرصاد في مسائل الاقتصاد**" يُعتبر أول محاولة للتأليف في الاقتصاد من وجهة نظر إسلامية. (بلعباس، ١٤٣٣ هـ/ ٢٠١٢م) ويعتمد الاقتصاد الإسلامي على ثلاث مبادئ رئيسية، تُميزه عن غيره من المذاهب الاقتصادية الوضعية، وهي مبدأ الملكية المزدوجة، ومبدأ الحرية الاقتصادية ضمن نطاق الشرح الحنيف، ومبدأ العدالة الاجتماعية. وفيما يلي نتناول توضيح كل مبدأ:

١) مبدأ الملكية المزدوجة:

لقد اتفق أغلب علماء الاقتصاد الإسلامي، على أن ملكية الإنسان للأشياء في الحياة الدنيا، هي ملكية اعتبارية ومؤقتة، وأن المالك الحقيقي لجميع المخلوقات والأصول والأشياء هو الله عز وجل.

ويقوم الاقتصاد الإسلامي على مبدأ الملكية المزدوجة، والذي يقوم على دمج الملكية الخاصة - وهي ملكية الأفراد - مع الملكية العامة - وهي ملكية الدولة – بحيث يعطي كل ذي حق حقه. وفي هذا يتميز الاقتصاد الإسلامي عن النموذج الرأسمالي للملكية والذي يقوم

Submitted: 10-08-2022, Revised: 12-09-2023, Accepted: 29-10-2023

International Conference on Islamic Economic
P-ISSN: 2829-5102, E-ISSN: 2829-663X
Vol. 2 No.2 October 2023, doi: https://doi.org/10.58223/icie.v2i2.270

على تعظيم الملكية الخاصة واعتبارها الأساس للملكية. ولا مع النموذج الاشتراكي والذي يقوم على الملكية العامة ويعتبرها المبدأ العام.

وبعبارة أخرى فإن الاقتصاد الإسلامي يؤمن بالملكية الخاصة والعامة على حدٍ سواء، ويخصص لكل منهما مجالا خاصا تعمل به. وبذلك يُعتبر الاقتصاد الإسلامي نظاما قائما مستقلا يعتمد مبدأ الملكية المزدوجة، وفق الأسس والقواعد التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

٢) مبدأ الحرية الاقتصادية:

تُعتبر الحرية الفردية الاقتصادية في الإسلام من الأمور المشروعة، حيث أن للمسلم حرية التملك والتصرف بمشاريعه الخاصة، وممارسة نشاطاته التجارية والمالية، ضمن الضوابط الشرعية ودون التسبب في أذى للأخرين. هذه الحرية الاقتصادية تُتيح للأفراد أن يُنفقوا أموالهم في المباحات، والاستثمار وفق الضوابط الشرعية، أو بالادخار وفق الطرق المشروعة. وبذلك تكون تلك الحرية الاقتصادية هي الوسيلة لتحقيق المصالح الخاصة للأفراد، وترجع بالنفع للمجتمع بأكمله.

٣) مبدأ العدالة الاجتماعية:

لقد حدد الدين الإسلامي مفهومه الخاص للعدالة الاجتماعية وبلوره ضمن مخطط اجتماعي معين، ولم يتركه أو يوكله للمجتمعات الإنسانية التي تختلف في نظرتها للعدالة الاجتماعية، باختلاف أفكارها الحضارية ومفاهيمها عن الحياة. ومن أهم مفاهيم العدالة الاجتماعية في الاقتصاد الإسلامي، إسناد ملكية المال والأشياء لله تعالى، ثم استخلاف الناس بالانتفاع بالمال بما فيه مصلحة المجتمع بأكمله. ثم جعل الدولة مسؤولة عن تولية وإدارة هذه المصادر والأموال، باعتبارها وكيلا عن الجماعة ونائبا عنها.

ومن الجدير بالذكر، أن أهداف الاقتصاد الإسلامي تتلخص في تحقيق الحاجات الأساسية للفرد، وتوفير حدًا لائقًا من الحياة الرغدة لأفراد المجتمع، بالإضافة إلى تحقيق التوازن بين المصلحة الشخصية للأفراد، وبين المصلحة العامة للمجتمع بأكمله. ومما لا شك فيه أن استخدام الآليات الحديثة للاقتصاد الرقمي، وما يستحدث من تقنيات العصر الرقمي

Submitted: 10-08-2022, Revised: 12-09-2023, Accepted: 29-10-2023

P-ISSN: 2829-5102, E-ISSN: 2829-663X
Vol. 2 No.2 October 2023, doi: https://doi.org/10.58223/icie.v2i2.270

المعاصر، تتفق وأهداف الاقتصاد الإسلامي، وذلك من خلال تيسير الحفاظ على السياسات المالية والنقدية، وتيسير وضع موازنات عامة للادخار والنفقات. إذ نجد أنه - وعلى سبيل المثال - من خصوصية الاقتصاد الإسلامي فرضية الزكاة: فالزكاة تعتبر أحد أبرز آليات الاستقرار الذاتي الإسلامي، وذلك أن عدد مستحقي الزكاة يزداد عند مستوى انخفاض الاقتصاد واتجاهه إلى حالة الركود، ويقل العدد من مستحقي الزكاة إذا ما اتجهت دفة الاقتصاد إلى الرواج. ومعرفة مؤشر المحتاجين للزكاة، ونسبة الركود أو الرواج الاقتصادي، من أبرز خصوصيات الاقتصاد الرقمي، إذ يتميز الاقتصاد الرقمي بالوضوح لتعامله مع الأرقام، إذ تعطي الأرقام معطيات واضحة ونسب محددة.

كما أن الاقتصاد الرقمي يساعد على توسيع نطاق السوق، من خلال سهولة النفاذ إلى الأسواق العالمية، ومن خلال خلق أسواق جديدة كان من المتعذر إيجادها في ظل التجارة التقليدية. وتلك الميزة التي يتميز بها الاقتصاد الرقمي تتوافق مع أهداف الاقتصاد الإسلامي من تحقيق رواج المال وتدفقه وعدم اكتنازه، فإن رواج المال وتداوله من مرتكزات الاقتصاد الإسلامي.

آليات تطوير نظام الوقف الإسلامي

نتناول في هذا المطلب دراسة نظام الوقف الإسلامي، باعتباره أحد أهم أدوات الاقتصاد الإسلامي، مع دراسة أثر التطور التكنولوجي على نظام الوقف الإسلامي.

مفهوم الوقف الإسلامي:

نظام الوقف: من النظم الدينية التي أصبحت في ظل الإسلام، مؤسسة عظمى لها أبعاد متشعبة، دينية واجتماعية واقتصادية وثقافية وإنسانية، وظلت هذه المؤسسة في ظل الحضارة الإسلامية، تمثل تجسيدا حيا للسماحة والعطاء والتضامن والتكافل، غطت أنشطتها سائر أوجه الحياة الاجتماعية، وامتدت لتشمل المساجد والمرافق التابعة لها والدعوة والجهاد في سبيل الله، والمدارس ودور العلم والمكتبات، والمؤسسات الصحية.

ومع الثورة الرقمية التي حدثت في مجال وسائل الاتصال، وما صاحبها من تسهيل عملية الاتصال بأشكالها المعروفة، من كتابة وصوت وصورة، وتوفيرها بصورة شاملة ومباشرة

Submitted: 10-08-2022, Revised: 12-09-2023, Accepted: 29-10-2023

P-ISSN: 2829-5102, E-ISSN: 2829-663X
Vol. 2 No.2 October 2023, doi: https://doi.org/10.58223/icie.v2i2.270

وبتكاليف منخفضة، وممتدة نحو العالم من خلال شبكة الإنترنت، وتتحول وسائل الإعلام شيئا فشيئا إلى الفضاء الإلكتروني. فلقد ازداد في الوقت نفسه مستوى التقنيات المستخدمة في العمل الوقفي، الذي أوجب على العاملين في هذا القطاع؛ تطوير إمكانياتهم وأساليبهم ومهاراتهم بالصورة التي تتماشى مع الثورة الرقمية، وما يرافقها من تطورات متلاحقة ومتسارعة في هذا المجال.

لا شك أن لهذه الثورة الرقمية تأثيرات متشعبة على العمل الوقفي بصورة عامة، والعلمي منه بصورة خاصة، فالوقف من أهم المؤسسات التي كان لها الدور الفعال في تنمية التعليم سواء داخل المساجد أو في المدارس، أو في المكتبات أو غيرها من المؤسسات الخيرية الأخرى. من أهم هذه الجوانب إنشاء المدارس وتجهيزها وتوفير العاملين فيها من معلمين وغيرهم، وتشجيع طلاب العلم على الانخراط في عملية التعليم، من خلال التسهيلات التي وفرت لهم، بالإضافة إلى إنشاء المكتبات وتجهيزها وغير ذلك من الجوانب الأخرى. كما شمل الوقف نسخ المخطوطات في عصور ما قبل الطباعة، وشمل في معظم الحالات عمارتها، والإنفاق على العاملين فيها، وتوفير الكتب وغير ذلك.

الوقف في اللغة: هو الحبس والمنع عن التصرف، وهو مصدر وقف الثلاثي، يقال وقفت الدابة، أي حبستها، ولا يقال أوقفت، لأنها لغة رديئة، وهو اللفظ الشائع عند العامة، ويطلق الوقف ويراد به الموقوف، ولذا جاز جمع الوقف على أوقاف ووقوف. ويعبر عن الوقف بالحبس.

أما تعريف الوقف اصطلاحا: فللفقهاء تعاريف مختلفة، ومرجع الاختلاف فيها إلى اختلافهم في لزوم الوقف، فلا يجوز للواقف أن يرجع عن وقفه، أو عدم لزومه، فيجوز له أن يرجع عنه. فمن رأى الأول وهو: لزوم الوقف عرفه بما يقتضي ذلك، وهم الجمهور. ومن رأى الثاني عرفه بما يقتضيه من عدم لزومه، وهم الحنفية.

والذي يمكن استخلاصه من هذه التعريفات؛ أن جوهر حقيقة الوقف، وهو حبس العين على وجه من وجوه الخير، ومنع التصرف فيها من قبل المالك، ومن قبل الموقوف عله

Submitted: 10-08-2022, Revised: 12-09-2023, Accepted: 29-10-2023

P-ISSN: 2829-5102, E-ISSN: 2829-663X
Vol. 2 No.2 October 2023, doi: https://doi.org/10.58223/icie.v2i2.270

معا. وإنما تستفيد الجهة أو الجهات الموقوف عليها من منافعها. وقد اختلفت تعريفات الفقهاء تبعا لاختلافهم في بعض الأحكام والتفريعات الجزئية. (الأسرج، ٢٠١٧، صفحة ٤٣) ويقسم الفقهاء الوقف من حيث الغرض إلى قسمين:

الأول: وقف خيري، وهو الذي يقصد به الواقف التصدق على وجوه البر، سواء أكان على أشخاص معينين كالفقراء والمساكين والعجزة، أم كان على جهة من جهات البر العامة، كالمساجد والمستشفيات والمدارس وغيرها.

الثاني: وقف أهلي، وهو ما جعل استحقاق الريع فيه أولا إلى الواقف مثلا ثم أولاده...إلخ، ثم لجهة بر لا تنقطع، حسب إرادة الواقف.

أما من حيث المحل:

وقف العقار: وقد اتفق الفقهاء على جواز وقف العقار.

وقف المنقول: اتفق أغلب العلماء على جواز وقف المنقول، باستثناء بعض متقدمي الأحناف الذين اشترطوا أن يكون متصلا بالعقار اتصال قرار وثبات، كالبناء والشجر، أو أن يكون مخصصا لخدمة العقار كالمحاريث والبقر.

وتستند مشروعية الوقف إلى كتاب الله عز وجل، فكثير من الآيات تحض على بذل المال في وجوه البر والخير، ومنها:

١. (لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون وما تنفقوا من شيء فإن الله به عليم). (آل عمران:٩٢).

والبر هو جماع الخير، وقيمة إيتاء المال على حبه لذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل هي الانعتاق من قيود الحرص والشح والأثرة، انعتاق الروح من حب المال الذي يقبض الأيدي عن الإنفاق فهي قيمة ثمينة يشير إليها ذلك النص على حب المال، وقيمة شعورية أن يبسط الإنسان يده وروحه فيما يجب من مال، فهي قيمة إنسانية كبرى في نظر الإسلام الذي يسعى لتحرير الإنسان من وساوس نفسه وحرصها وضعفها، ويعمل على تقوية صلتها بذوي القربى لما فيها من تحقيق مروءة النفس وكرامة الأسرة.

Submitted: 10-08-2022, Revised: 12-09-2023, Accepted: 29-10-2023

P-ISSN: 2829-5102, E-ISSN: 2829-663X
Vol. 2 No.2 October 2023, doi: https://doi.org/10.58223/icie.v2i2.270

الأسرة هي النواة الأولى للجماعة، هي لليتامى تكافل بين الكبار والصغار، وبين الأقوياء والضعفاء، وتعويض لهؤلاء الصغار عن فقدان الحماية والرعاية، وحماية للأمة من تشرد صغارها وتعرضهم للفساد، وهي للمساكين الذين لا يجدون ما ينفقون، ومع ذلك لا يسألون، وهي احتفاظ لهم بكرامة نفوسهم وصيانة لهم من البوار وإشعار لهم بالتضامن والتكافل في محيط الجماعة المسلمة التي لا يهمل فيها فرد ولا يضيع فيها عضو.

٢. وقال تعالى: (من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له أضعافا كثيرة والله يقبض ويبسط وإليه ترجعون). (البقرة:٢٤٥).

فالمال لا يذهب بالإنفاق إنما هو قرض حسن لله مضمون عنده يضاعفه أضعافا كثيرة يضاعفه في الدنيا مالا وبركة وسعادة وراحة، ويضاعفه في الآخرة نعيما ومتاعا ورضى وقربى من الله.

٣. وقال تعالى: (مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مئة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم. الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله ثم لا يتبعون ما أنفقوا منا ولا أذى لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون). (البقرة: ٢٦١-٢٦٢).

يتبن في هاتين الآيتين بناء قواعد الاقتصاد الاجتماعي الذي يقوم عليها المجتمع المسلم، ويتحقق بها تنظيم حياة المجتمع في التكافل والتعاون المتمثل في الصدقات، والتي من أبرز أنواعها الوقف على وجه البر والخير.

ويتجلى أثر هذا البذل وهذا الإنفاق في الآداب النفسية والاجتماعية التي تجعل الصدقة عملا تهذيبيا لنفس معطيها، وعملا نافعا مربحا لآخذيها، وتحول المجتمع إلى أسرة واحدة يسودها التعاون والتكافل والمودة والرحمة.

٤. قال الله تعالى: (إن تقرضوا الله قرضا حسنا يضاعفه لكم ويغفر لكم والله شكور حليم). (التغابن:١٧).

Submitted: 10-08-2022, Revised: 12-09-2023, Accepted: 29-10-2023

P-ISSN: 2829-5102, E-ISSN: 2829-663X
Vol. 2 No.2 October 2023, doi: https://doi.org/10.58223/icie.v2i2.270

وفي هذه الآية ترغيب في الإنفاق ويجعل هذا القرض لله ومن ذا الذي لا يغتنم هذه الفرصة التي يتعامل فيها المحسن مع الله ليعود له القرض أضعافا مضاعفة، ومع هذا، فلهذا المقرض المغفرة من الله، فتبارك الله ما أكرمه وما أعظمه.

وأما السنة النبوية فقد وردت أحاديث كثيرة تدل على مشروعية الوقف، منها:

قال النبي صلى الله عليه وسلم: "إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له". رواه مسلم

والوقف صدقة جارية، يقول النبي صلى الله عليه وسلم: "إن مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته: علما نشره أو ولدا صالحا تركه، أو مصحفا ورثه، أو مسجدا بناه، أو بيتا لابن السبيل بناه أو نهرا أجراه، أو صدقة أخرجها من ماله في صحته وحياته تلحقه بعد موته".

كما اشتهر الوقف بين الصحابة، وانتشر حتى قال جابر: "ما أعلم أحدا كان له مال من المهاجرين والأنصار إلا حبس مالا من ماله صدقة مؤبدة، لا تشتري أبدا ولا توهب أبدا ولا تورث".

ويعد مشروع الوقف الإلكتروني أحد أهم الإنجازات الرائدة للثورة الرقمية، والتي من خلاله يتم توفير قنوات الدفع الإلكتروني لمختلف فئات المجتمع وشرائحه الراغبين في تقديم أوقافهم بكل سهولة ويسر وفي أي وقت يشاؤون في إطار نظم أمان وحماية عالية الكفاءة والجودة. (الأسرج، ٢٠١٧، صفحة ٤٤) كما يلي:

١. الوقف الإلكتروني عن طريق الرسائل القصيرة SMS: من خلال هذه الخدمة يمكن الإسهام في مشروعات الوقف، الأمر الذي يجعل المواطن نصيبا في جميع أعمال الخير.
٢. الوقف الإلكتروني عن طريق بوابة الدفع الإلكتروني online: من خلال هذه الخدمة يمكن إتمام عملية الوقف بثلاث خطوات سريعة وسهلة، وتتيح للواقف إمكانية تخصيص وقفه لمصرف أو عدة مصارف وقفية متعمدة. ويتم تأكيد العملية من خلال إرسال رسائل قصيرة أو رسالة إلكترونية (الإيميل) للواقف. وأيضا

Submitted: 10-08-2022, Revised: 12-09-2023, Accepted: 29-10-2023

P-ISSN: 2829-5102, E-ISSN: 2829-663X
Vol. 2 No.2 October 2023, doi: https://doi.org/10.58223/icie.v2i2.270

التعامل مع البيانات المدخلة بأعلى مستوى من الأمان ضمن اتفاقيات لضمان سرية المعلومات.

٣. الوقف الإلكتروني عن طريق الأكشاك الإلكترونية kiosk: تتيح هذه الخدمة للواقف تقديم وقفه بخطوات بعيدة عن التعقيد، باستخدام الأكشاك الإلكترونية والمنتشرة في أغلب المحلات والمجمعات التجاري، ومرتبطة بشبكة خدمات عالية الكفاءة والجودة. ويمكن من خلال هذه الخدمة اختيار المصرف الذي يري الإيقاف له، واختيار طرق الدفع؛ حيث يمكنك الدفع النقدي أو ببطاقة الصرف الآلي net-k.

٤. الوقف الإلكتروني pos: من خلال هذه الخدمة يمكن للواقف الدفع بكل سهولة ويسر باستخدام بطاقة الائتمان، أو ببطاقة السحب الآلي، وعند إتمام عملية الوقف، يتم إصدار إيصال للعملية عن طريق الطابعة المزودة بجهاز نقاط البيع توضح فيه المبلغ واليوم والتاريخ ورقم العملية.

وختاما، فإن الاهتمام بمستقبل الوقف عموما في ظل الثورة الرقمية، يتطلب مزيدا من دراسة تأثيرات الثورة الرقمية على العمل الوقفي، وما هي أدوات الثورة الرقمية وكيفية الاستفادة من تطبيقاتها الحديثة في العمل الوقفي.

Submitted: 10-08-2022, Revised: 12-09-2023, Accepted: 29-10-2023

International Conference on Islamic Economic
P-ISSN: 2829-5102, E-ISSN: 2829-663X
Vol. 2 No.2 October 2023, doi: https://doi.org/10.58223/icie.v2i2.270

الخاتمة:

إن ربانية الدين الإسلامي قد عمت وشملت كافة مجالات الحياة، ومن أهم هذه المجالات يبرز الاقتصاد الإسلامي باعتباره من أهم المجالات الإنسانية، التي نظمتها القوانين الإلهية عن طريق القرآن والسنة ومصادر التشريع الأخرى. وفي ظل التقدم التقني الهائل الذي نشهده في الوقت الراهن، فقد برز مفهوم الاقتصاد الرقمي، والذي يهدف إلى تسهيل التعاملات التجارية، وفتح أسواق جديدة لاسيما على الصعيد الدولي، بالإضافة إلى تيسير الوصول إلى المنتج، وهو الأمر الذي يتوافق مع مقاصد الاقتصاد الإسلامي.

وقد خلص البحث إلى مجموعة من التوصيات:

١) ينبغي زيادة البحث العلمي في علوم الاقتصاد الإسلامي للحد من الأزمات المالية العالمية، وتخفيف تبعاتها والمساهمة في حلها، مع التأكيد على أن الاقتصاد الإسلامي هو أفضل النظم للوقاية من ظهور مثل هذه الأزمات.

٢) ينبغي زيادة الاهتمام ببرامج الاقتصاد والتمويل الإسلامي وربطها بالتقدم التقني المعاصر.

٣) ينبغي الاهتمام بتحديث المحتوى العلمي للدراسات العليا بالجامعات الحكومية والخاصة لتشمل دراسة تأثير العصر الرقمي على تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي، مما يدفع نحو تسريع وتيرة النمو الاقتصادي.

٤) ينبغي حث المؤسسات المالية الإسلامية بكافة أشكالها على وضع سياساتها الخاصة لزيادة المساهمة بالمسؤولية الاجتماعية، مراعية في ذلك الاستفادة من الثورة الرقمية الحديثة.

Submitted: 10-08-2022, Revised: 12-09-2023, Accepted: 29-10-2023

المراجع

Tawfik Azrak .December, 2020 .الخصائص العامة للاقتصاد الإسلامي وأهم المبادئ التي تحكمه .(*ATEBE Dergisi: Journal for Religious Studies*).

حسين عبد المطلب الأسرج. (٢٠١٧). مستقبل الوقف الإسلامي في ظل الثورة الرقمية. تأليف *مقالا ت في الاقتصاد الإسلامي*.

عبد الرازق بلعباس. (١٤٣٣ هـ/ ٢٠١٢م). كتاب المرصاد في مسائل الاقتصاد. *مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد الثامن* عشر(العدد الثاني).

عبد المجيد عبيد حسن صالح، و حبيب الله زكريا. (١٤٤١ هـ/ ٢٠١٩م). دور العالم الرقمي وأثره في تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي: دراسة فقهية. *المجلة العالمية للدراسات الفقهية والأصولية، المجلد* ٣(العدد ٢).

محمد شوقي الفنجري. (١٩٧٦م). المذهب الاقتصادي في الإسلام. *المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي*، مكة المكرمة.

Submitted: 10-08-2022, Revised: 12-09-2023, Accepted: 29-10-2023